

توجيه التعليم في مصر لكفاية حاجة البلاد

لحضرة صاحب السعادة الدكتور عبد الرازق السنهوري بك

رئيس وزارة المعارف العثمانية

لقد حان الوقت لرسم سياسة رشيدة لتوجيه التعليم في مصر ، وبخاصة بعد أن تضخم عدد المتعلمين العاطلين ، وبعد أن اكتظمت المدارس والمعاهد بمن يقصدها من الطلاب حتى ضاقت بهم ، وأصبحت أزمة التعليم والمتعلمين أزمة ذات وجهين ، نراها عند دخول المتعلمين في معاهد التعليم ، ونراها عند خروجهم من هذه المعاهد ، فما السبب في كل هذا الاضطراب ؟

إن هذه المسألة الخطيرة لها تاريخ قديم ، فقد كانت سياسة التعليم ، منذ زمن بعيد ، قائمة على تخريج الموظفين الذين يتولون إدارة شؤون البلاد ، وقد كانت الحاجة إليهم شديدة ، فإن الغالبية العظمى من المصريين ، منذ نصف قرن ، كانوا من الأميين ، ولا يزال بعض المعاصرين يذكر كيف كانت المعاهد العالية في ذلك الزمن تخرج في العام ما لا يزيد على عشرة من المتعلمين تتخاطفهم الإدارات والمصالح المختلفة أما اليوم فهذه المعاهد ذاتها تقذف بالمئات من المتخرجين كل عام ، ولا يكاد يحظى بالوظيفة منهم إلا انسان أو ثلاثة ، بعد أن يستنفدوا وسائل الرزق والتقرب من أولى النفوذ والأمر . فسياسة التعليم للتوظيف كانت إذن سياسة مفهومة معقولة في ذلك الزمن ، حيث الحاجة شديدة إلى الموظف المتعلم ، وحيث المرافق الاقتصادية للبلاد محدودة تكاد تنحصر في الزراعة الصغيرة والتجارة المحلية الضئيلة الشأن ، وكانت هذه المرافق المحدودة في أيدي الأميين من الأهالي ، يتسعون لها ولا تضييق بهم .

على أن الحالة في البلاد لم تلبث أن تطورت من الناحيتين : ناحية الوظائف وناحية المرافق الاقتصادية ، فالوظائف اكتظمت بالموظفين حتى أمكن أن يقال إن الحكومة المصرية هي حكومة الموظفين ولم تعد الأداة الحكومية تحمل مزيدا من الوظائف ، ولا ميزانية الدولة تتسع لهذا الفيض الزاخر من المستوظفين . أما المرافق الاقتصادية فقد تطورت هي الأخرى ، وأصبح الاقتصاد القومي أوسع أمقا من هذا الاقتصاد المحلي الذي كان سائدا من قبل . فهل تطورت سياسة التعليم تبعا لهذا التطور ؟

إذا كانت هذه السياسة لم تتطور ، فإنه ينبغي لها أن تتطور . ينبغي ألا تقف جامدة وأن تسير حاجة البلاد ، وأن يكون التعليم وثيق الاتصال بالمرافق الاقتصادية . وأنى أسمح لنفسي أن أؤكد هذا المبدأ الجوهرى ، وهو أن تكون سياسة التعليم قائمة على مساهمة الحاجات الاقتصادية ، وأن يكون توجيه التعليم بحيث يتشى مع نمو مرافق البلاد .

فالمسألة الأولى فى نظرى ليست مسألة التعليم ذاته ، بل مسألة المرافق الاقتصادية . فإن البلاد فى أشد الحاجة الى تنمية مواردها . ونحن نعلم ضالة دخل الفرد فى الأمة المصرية ، فهو لا يتجاوز ستة من الجنيهات فى العام ، بينما يبلغ دخل الفرد فى الأمة الانجليزية مائة جنيه ، أى ما يزيد على خمسة عشر ضعفا من دخل الفرد فى الأمة المصرية . وهذه الأرقام وحدها تبين قدر الفاقة والعوز الذى انحدر اليه الجمهور من الشعب المصرى ، وتستحث أولى الأمر فى هذا الشعب أن يتخذوا أفرادهم من هذه البؤس والفاقة ، ولا يكون ذلك إلا بتنمية الموارد الاقتصادية للبلاد فى جميع ميادين النشاط الاقتصادى : فى ميدان الزراعة حيث يجب استصلاح ملايين الأفدنة من الأراضى البور واستحداث الوسائل الميكانيكية فى زراعة الأرض ، وفى ميدان التجارة حيث يجب انتقال دفعة التجارة المصرية من صادر ووارد الى الأيدى المصرية ، وفى ميدان الصناعة ، وهذا هو الميدان الرئيسى الذى يجب أن تتركز فيه الجهود ، فإن مصر تبقى فقيرة مادامت تقتصر على الزراعة ، والواجب أن تقوم فيها الصناعة ، لا الصناعة الزراعية وحدها ، بل هى والصناعة الميكانيكية بعد أن ثبت أن الأراضى المصرية قد حوت من المعادن والقوى الطبيعية ما يصلح أساسا لقيام صناعة قوية فى البلاد .

وفى الوقت الذى تقوم فيه هذه النهضة الاقتصادية الشاملة ، يجب أن يوجه التعليم توجيهها يكون من شأنه أن يخرج المتعلمين مجتدين فى هذه الميادين الاقتصادية الجديدة ، فتجد هذه الجيوش المتعطلة من المتعلمين الميادين الاقتصادية التى تعمل فيها ، كل متعلم يعمل لنفسه فيكسب قوته ، ويعمل لوطنه فعلى شأن البلاد بالزيادة فى قواها المادية والاقتصادية . وهنا ندرك أن مسألة التعليم ليست مسألة وزارة المعارف وحدها بل هى أيضا مسألة جميع الوزارات الاقتصادية والاجتماعية فى الحكومة المصرية ، بل هى مسألة الحكومة المصرية فى مجموعها ، ترسم لها سياسة عليا بحيث تتمشى النهضة التعليمية مع النهضة الاقتصادية .

على أن وزارة المعارف عليها واجب خاص فى توجيه التعليم على هذه الأسس الاقتصادية الجديدة . فإن ميادين النشاط الاقتصادى فى حاجة الى القادة والجنود وإذا وجب أن يظل القادة قليل العدد الى جانب الجيوش الزائرة من الجنود ، فإن القائد يجب أن يكون أعلى إدراكا وأوسع تثقيفا من الجندى . لذلك يحسن أن يوجه التعليم بحيث تتحول الكتلة الغالبة من المتعلمين لا الى التعليم الجامعى ، بل الى التعليم الفنى المتوسط ، من مدارس تجارية وزراعية وصناعية ، موجود الآن بعضها وينبغى استحداث البعض الآخر . ومن هذه المدارس

التي يجب أن تغش في جميع البلاد يخرج الجنود في الميادين الاقتصادية المنصورة. أما القلة
المتخبة من المعلمين فهذه هي التي توجه إلى التعليم العالي . ويشترط فيمن يوجه إلى هذا
التعليم أن يكون ذا استعداد كاف لشغل مكان ذي مسئولية في الحياة الاقتصادية ، فيجب
أذن أن يعنو مستواه عن مستوى الأوساط من المعلمين . وينبغي أن تزداد العناية بالتعليم
العالي الفني ، فلكليات الهندسة والزراعة والتجارة والعلوم ينبغي أن تتسع آفاقها ، وتذوع
اتجاهاتها ، وأن ينتقى لها الطلبة الصالحون . فلا يلقي بالآلاف إلى كثرة العدد وحشد الآلاف من
الطلبة في هذه الكليات ، بل نعني بوجه خاص بصلاحية الطالب لتلقى التعليم الفني العالي ،
حتى تجد البلاد حاجتها من الفنيين الذين يستطيعون استغلال الثروة المصرية استغلالا كاملا ،
وهي ثروة كبيرة متنوعة ، لا ينقصها إلا رؤوس الأموال وإلا رؤوس مدبرة تحسن القيام على
استغلالها .

وأعم أنني إذ أنا أنادي بوجوب قصر التعليم العالي على النخبة الصالحة ، أثير بذلك
شكوكا واعتراضات من جانب صديق الأستاذ الكبير الدكتور طه حسين بك ، فقد ندد في إحدى
المجلات الأسبوعية بالذين "يخدعون أنفسهم أو تخدعهم ظواهر الأمور عن شعورهم الخفي
الدقيق بأن الشعب كله لا ينبغي أن يتعلم لأن الشعب كله لا ينبغي أن يمتاز ، ولأن الله قد
خلق الناس ورتبهم طبقات وميز بعض هذه الطبقات من بعض ، فلا ينبغي أن نخالف
سنة الله ولا أن نخرج عن هذا النظام الطبيعي المألوف " . وذكر الأستاذ الكبير أن " هذا
هو الشعور الدقيق الخفي لهذه الطائفة من المفكرين ، ولكنهم يخدعون عنه بأنوا أن أخرى من
الشعور ، فهم يحرصون على أن يظل مستوى التعليم مرتفعا ، وهم يحرصون على ألا يضطر
المعلمون إلى البطالة " . وإلى أعوذ بالله أن أكون ممن يرون وجوب خلق طبقات في المجتمع
المصري لأن تقوم على الكفاية الشخصية ، بل تقوم على المسال أو الجاه أو الأسرة . فإني أكره
الارستقراطيات جميعا وأومن إيمانا عميقا بالديمقراطية . ولكني أرى لها ديمقراطية منظمة ،
تقوم على الكفاية الشخصية أكثر من قيامها على المساواة النظرية . ولا أعني بقصر التعليم
العالي على النخبة الصالحة من المعلمين أن أنقص من عدد هؤلاء المعلمين ، أو أن تكون سياسة
النقص مقصودة لذاتها . بل ينبغي أن يكون النقص في العدد وسيلة لا غاية ، ينبغي أن يكون
النقص نتيجة لتحري الدقة في انتخاب الصالح من المعلمين ، حتى يكون التعليم العالي ثمرا
متجا . ولا فإن مصر في أشد الحاجة إلى رجال فنيين صالحين ، بالغا عددهم من الكثرة
ما ينبغي . وهي في حاجة ، لا إلى جامعة واحدة ، بل إلى جامعات متعددة . ولا أظن الأستاذ
الكبير يختلف معي في أنه إذا كانت الشعور الديمقراطية الحر يجعل التعليم على اختلاف ألوانه
حقا ، ما لأبناء الشعب جميعا ، ويفرض على الدولة أن تمكن أبناء الشعب جميعا من حقهم
هذا ، فإن الواجب يقضي بتنظيم هذا الحق العام ، فلا يمكن منه إلا التقدير عليه ، ولا تفتح

أبواب التعليم العالى للعاجزين عن الاستفادة من هذا التعليم . وما دامت العبرة فى اختيار الخبة الصالحة التى تتلقى التعليم العالى ليست بالثروة ولا بالجاه ولا بالأمرة ، بل بالاجتهاد والكفاية والقدرة ، فلا خوف إذن على الديمقراطية المصرية من أن يقضى عليها قيام ارسقراطية علمية ، فإن هذه الارسقراطية ، أكثر ما تكون ، عصابة قامت على دعامة قوية من الجسد والطموح والنشاط العقلى وسمو المهمة وهى هى التى تشرف الديمقراطية إذ تكون خير ثمراتها . وهى هى التى تقوى الديمقراطية وتغرس مبادئها وتدعم أسسها وتقوم دليلا على صلاحية الحكم الديمقراطى .

هذا هو التوجيه الصحيح فى نظرى للتعليم فى مصر حتى يكفى حاجات البلاد لامتصادية . ولكنى لا أستطيع وأنا فى صدد التحدث عن حاجات البلاد أن أقصر عن الحاجات الاقتصادية ، فإن لمصر حاجات أخرى ثقافية وفكرية . والدولة المصرية فى عتقها واجبات لجمهور الشعب فى أن تتفقه تنقيفا عاما . وللخاصة من المتعلمين فى أن تتفقه تنقيفا إنسانيا ناليا . أما التنقيف العالى فهذه هى مهمة الجامعة . بل هى مهمة الجامعات المتعددة التى يجب أن تنشأ فى مصر . وأعتقد أن جامعة فؤاد الأول تودى الآن هذه الرسالة على خير وجه . بفضل الجهود الموقنة التى يبذلها أساتذتها فى كلية الآداب والكتليات الأخرى .

بلى التنقيف العام لجمهور الشعب ، وهذه هى مهمة وزارة المعارف ، وهى تقوم بنشر العلم الإلزامى بين طبقات الشعب . وهى مهمة من أكبر المهمات خطرا وأشدّها دقة . فهى تتصل اتصالا وثيقا بالديمقراطية المصرية وبالحالة الاجتماعية فى البلاد . إن وزارة المعارف تكون مقصرة أشد التقصير إذا هى لم تول التعليم الإلزامى عنايتها الكاملة فتمدد أغراضه ، وتنظم وسائله وتتوسع فى نشره . ان الديمقراطية المصرية لانكون ديموقراطية صحيحة إلا إذا انتشر التعليم بين الجماهير والدعاهم وإلا فإن الشعب الجاهل الأمل لا يستطيع أن يحكم نفسه على النحو الذى تريده المبادئ الديمقراطية ، كما أن كل إصلاح اجتماعى لا يجد نفعا فى بيئة عشش فيها الجهل واستعصى عليها فهم المعانى السامية التى يرمى إليها الإصلاح الاجتماعى . ومن هنا نرى كيف تعدد أغراض التعليم الإلزامى . فليس الغرض من هذا التعليم هو محو الأمية وحدها بل محو الأمية والجهل معا . وليس الجهل بأقل ضررا من الأمية . بل أن من الأميين من قد يكون مثقفا واسع الفكر فلا تضيره الأمية ، ولكن الجهل يبق بمحدود الأفق مضيق الفهم ولا يحدّيه نفع أنه ألم بمبادئ القراءة والكتابة . فالتعليم الإلزامى يجب أن يكون للتنقيف العام . وكل فرد من أفراد الأمة من حقه على الدولة أن تتفقه . وعلى الدولة أن تسترخص فى تحقيق ذلك كل ثمن . وإذا كانت مواردها محدودة وكانت لا تستطيع بهذه الموارد أن تنهض بأعباء التعليم الإلزامى وما يقتضيه من نفقات كثيرة ، فأولى أن ينظر إذن الى المسألة من ناحية أوسع وأن تعالج علاجاً قوميا كما عولجت وتعالج المسائل القومية

الحوية. فإن الدولة لا تستطيع أن تعتذر بقلّة الموارد المالية إذا هي توانت في تحقيق وسائل الدفاع الوطني أو هي قصرت في تثبيت دعائم الأمن في البلاد. كذلك لا يجوز أن تعتذر بقلّة المال سببا في تحديد التوسع في التعليم الإلزامي. بل إن في عنق الأغنياء من هذه الأمة لفقرائها ديناً مفروضاً وفي ذمتهم لمؤلاء الفقراء ضريبة استطيع أن أسميها بضريبة التعليم. ولا يجوز أن تبقى الأمة المصرية على هذه الحال من التأخر، ثلاثة 'رباعها أميون وأربعة أحماسها جهلة وتسعة أعشارها فقراء معدمون.

وليست وزارة المعارف مطالبة بالتوسع في التعليم الإلزامي لحسب بل هي مطالبة أيضا بترقية هذا النوع من التعليم. ويجب أن نصل في مستقبل غير بعيد إلى اليوم الذي يكون فيه هذا التعليم مقاربا للتعليم الابتدائي وإلى اليوم الذي يختلط فيه هذان النوعان من التعليم أحدهما بالآخر ويتلقى جميع أبناء الأمة في المرحلة الأولى من التعليم مناهج واحدة وتنقيفا واحدا لا فرق في ذلك بين غني وفقير.

هذه هي الرسالة السامية التي أخذت وزارة المعارف على نفسها أن تؤديها بتوجيه التعليم توجيهها صحيحا حتى يكفى جميع حاجات البلاد سواء كانت هذه الحاجات اقتصادية مادية أو كانت ثقافية معنوية. وهي تتعاون في ذلك مع جميع الهيئات الحكومية ومع جميع أفراد الشعب. وترجو أن تتعاون بوجه خاص مع وزارة الشؤون الاجتماعية فإنها هي الوزارة التي يعنىها أكثر من غيرها تنقيف الجمهور المصري ورفع مستواه العلمي وتحسين حالته الاجتماعية، كما أرجو أن توفى وزارة الشؤون الاجتماعية إلى تنفيذ مشروعها الجليل الخاص بإنشاء المراكز الاجتماعية ونشر هذه المراكز في قرى البلاد. فستلاق فيها جهود المربين والمعلمين والأطباء وغيرهم من المصلحين الاجتماعيين ويتعاونون جميعا على تنقية المجتمع المصري من أدران الجهل والفاقة والمرض وعلى بعثه مرة أخرى في ثياب جديدة من العلم واليسار والصحة فيعود إلى هذه الأمة العريقة مجدها القديم.

ووزارة المعارف تمد يدها إلى كل هيئة أو فرد يفي التعاون معها تعاوناً صادقا لتحقيق هذه الغايات السامية فتشعر العلم النافع على أصول صحيحة وتدعم الاقتصاد القومي على أسس قوية وتقيم الديموقراطية المصرية على صروح ثابتة. فإذا اجتمع لمصر العلم والمال والحكم الصالح تبوأَت مكانها بين الأمم العظيمة وقامت بنصيبها من خدمة الحضارة وساهمت بقسطها في النهوض بمدينة العالم.

عبد الرازق السنهوري